تل ابيب غير مستعدة لانتخابات في فلسطين؟

اسرائيل ترغب في قرارة نفسها ببقاء حماس حتى تتذرع بعدم وجود شريك في الطرف الآخر وتحافظ على الهدنة

■ في يوم الجمعة كان هناك عدد غير قليل من الاسرائيليين الذين أكلوا قلوبهم: «كيف لم ينجحوا في تصفية اسماعيل هنية؟»، تساءلوا بينهم وبين أنفسهم، لو أن الفلسطينيين صوبوا بنادقهم بطريقة أفضل لكانوا استطاعوا وضع حد لمشكلة اسرائيل الحقيقية.

لان الهستيريا والفزع الجديدين يتمثلان على النحو التالي: حماس تجلب الاموال من ايران. لماذا تعمل حماس تحديدا وفق تعليمات من ايران وليس من السعودية التي أرسلت لها في هذه السنة عدة ملايين من الدولارات، أو وفق التوجيهات القطرية حيث تعهدت الدوحة بدفع رواتب موظفي السلطة التي تقودها حماس الآن؟ لأن التهديد يُصور بهذه الطريقة: اذا لمست أحمدي نجاد، فأنت أحمدي نجاد. وليس مهما هنا اذا كانت تركيا تعقد الصفقات التجارية الضخمة مع ايران، أو اذا كانت الهند، زبونة الصناعات الجوية الاسرائيلية، تنوي شراء الغاز الطبيعي منها بمليارات الدولارات ـ ولكن هنية؟.

لم يكن هنية ليضطر الى أخذ المال من ايران لو كانت اسرائيل قد أدركت من تلقاء نفسها بأن المقاطعة الاقتصادية لا تضمن الحصول على النتائج السياسية المرغوبة، وانها تمس في الأساس بالسكان البسطاء، ولو انها لم تُمثل على المجتمع الدولي بأنه لو اعترفت بها حماس لقامت باجراء المفاوضات السياسية معها، ولو كانت قد اعترفت بأن حماس قد انتصرت في الانتخابات ليس لأن الشعب الفلسطيني قرر أن يختار الله. ولكن منع حماس من الحصول على المال الآن تحول الى هدف استراتيجي، ومنع دخول الدنانير سيتحول الى مقياس للانتصار على حماس وليس وسيلة لتغيير سياستها.

بامكان اسرائيل ان تقرر هذه القاعدة، إلا انها تنطوي على تناقض واضح في ذات الوقت. يتضح أن الهدنة تبقى سارية المفعول حتى عندما يقتل الفلسطينيون بعضهم بعضا، ولا تتمكن الاموال من الدخول. صواريخ القسام تنزل على سدروت الا ان التزام حماس على نفسها ما زال قائما، فما الذي يحدث هنا اذا؟. هناك صراع عنيف على السيطرة السياسية. صراع تطالب فيه حركة فازت في الانتخابات وفقا للقواعد الدستورية الفلسطينية، بالتنازل للحركة التي خسرت في تلك الانتخابات. ما يحدث هو أن حماس الفائزة، مستعدة ايضا للتنازل في الساحة السياسية الداخلية شريطة أن يكون التنازل منطقيا ومُثمرا. هي تقوم بتجميد ايديولوجيتها الدينية الراديكالية لتعود الى إشهارها ربما عندما تعقد انتخابات جديدة، واذا انتصرت بصورة ساحقة مرة اخرى شريطة أن يدعوها تقود الدولة الفلسطينية حينئذ.

ولكن الانتخابات الجديدة لن تجري الآن. هناك تهديد باجرائها فقط. محمود عباس صرح أمس عن الدعوة الى انتخابات مبكرة، إلا انه ترك الباب مفتوحا من اجل التوصل الى حكومة الوحدة الوطنية، ذلك لانه هو ايضا يعرف أن حركته قد لا تفوز فيها، فنحن نذكر أنه هو نفسه كان قد هدد في السابق باجراء استفتاء شعبي حول وثيقة الأسرى، ومن ثم تراجع عن ذلك، والآن ها هو يهدد باجراء انتخابات مبكرة آملا أن يؤثر هذا التهديد فعلا، ولكن على اسرائيل في الأساس.

انصار فتح يتظاهرون في رام الله

لأن التناقض الثاني يكمن في هذه النقطة، «اسرائيل تبذل جهودا استثنائية»، كما أوضح رئيس الوزراء للمستشارة الالمانية، من اجل دفع عملية السلام. جهودها استثنائية لدرجة أنها تشلها، ذلك لانه ما الذي سيحدث اذا جرت الانتخابات وخسرت حماس؟ ماذا سيكون مصير الهدنة؟ ففي غياب العملية السلمية والخطوات البنّاءة، أو على الأقل اطلاق سراح السجناء، لن يكون لعباس ما يتفاوض حوله مع اسرائيل. هو سيجد نفسه مرة اخرى مع اتفاقات غير مجدية من ناحيته، والأدهى من ذلك ان حماس ستصبح حرة طليقة في استخدام الفيتو العسكري والغاء الهدنة.

لن يكون من الافراط والمبالغة ان نفترض ان اسرائيل تأمل في قرارة نفسها بأن تنتصر حماس مرة اخرى في غياب الرغبة لاجراء المفاوضات الحقيقية حول السلام، ذلك لأن هذا الانتصار سيبقي الهدنة ومعها عدم وجود شريك في الطرف الآخر. اذا كان الوضع كذلك، فان الجهود الحقيقية وفقا للعقل الاسرائيلي الأعوج، يجب أن تُوجه لتحطيم توصيات بيكر ـ هاملتون التي ربطت بين السلام الخاص (الاسرائيلي ـ الفلسطيني) وبين السلام العام (الامريكي ـ العراقي).

تسفي برئيل
مراسل الشؤون العربية
(هآرتس) 2006/12/17

قادة الاتحاد الاوروبي يرون تركيا المسلمة تهديدا للوحدة المسيحية

على اسرائيل الفحص بجدية عما يحدث سياسيا في القيادة السورية

■ لاسرائيل مصلحة عاجلة في ان تفحص في هذه الايام وبجدية أكبر عما يحدث سياسيا في القيادة السورية. ان توجه رئيس سورية المباشر الى رئيس الحكومة اولمرت، في لقاء صحافي مع صحيفة ايطالية بقوله: «خاطر وافحص هل أنا جدي في نياتي»، وكذلك تصريح وزير خارجيته وليد المعلم في نهاية الاسبوع، الذي قال ان اعادة الجولان ليست شرطا مقدما لمفاوضة اسرائيل، هما تلميحان آخران واضحان الى وضع الاسد الخاص.

لا شك في أنه يقف في مركز مفرق تاريخي من ناحيته. كل شيء مفتوح، كما يوحي، سفر في محور الشر الى الركن المظلم الدافيء بادي الرأي لايران، أو توجه حاد الى أذرع اجماع الغرب، كمثل تخلي القذافي عن الطموحات الارهابية ـ الذرية التي كانت له.

ان ما يسبب خطأ بصريا عند من يفحصون عن دمشق من نصف المسافة هو حقيقة ان السوريين هم الذين لا يخاطرون في هذه المرحلة ويلعبون في ساحتين معا. يحافظ الاسد في هذه الاثناء على دوره المهم كذراع تصل بين الجسم الموجود في طهران والاصابع التي تسوط القدر في لبنان، اي حزب الله. في هذا الاطار تستمر تهريبات السلاح من طريق سورية، وان يكن بعضها قد اكتشف واحبط على حسب تقرير قدم الى الامين العام للامم المتحدة، فان الجهد بيّن ومتتابع. ان الهزات التي تحدث في بيروت بالمظاهرات والتهديدات، في قصد الى زعزعة سلطة حكومة السنيورة، تتم بتأييد دمشق، وبمساعدة ما من "الهوائيات" الاستخبارية التي تركت في المنطقة بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان.

ومع كل ذلك، يجب النظر الى كل ذلك كنوع من الحفاظ على خيار ـ اذا لم يفهم الامريكان والاسرائيليون لا قدر الله أن الأسد مستعد في ظروف ما للقفز من سطح سفينة الى سطح آخر. ان الابتهاج والاحتضان اللذين ارسلهما السوريون نحو تقرير بيكر، الذي أوصى باعادتهم الى قائمة الخيارات التي يحل فحصها، والتصريح الاخير لوزير الخارجية الذي هو استمرار لاقوال مشابهة تحمل تلميحا في الاشهر الاخيرة، تدل على أن الامكانات مفتوحة الان في دمشق. المشكلة هي أن هذا التانغو يحتاج الى اثنين أيضا.

اغلق النادي

استقر رأي قادة الاتحاد الاوروبي الذين اجتمعوا في نهاية الاسبوع في بروكسل، من وراء ستار الصياغات المحدثة، على الا توزع في هذه المرحلة ولاجل غير مسمى بطاقات دخول ناديهم الثقافي ـ الاقتصادي ـ السياسي.

يشير محللون كثيرون الى ان هذه الخطوة تهدف الى وقف انضمام تركيا الممكن الى الاتحاد. وهو اجراء يفزع كثيرين، يرون الدولة المسلمة الكبيرة تهديدا للوحدة المسيحية التي هي في خلفية الاتحاد.

لكن هذا أحد الاسباب فقط. فاذا تجاوزنا ذلك وبقدر لا يقدر أهمية، فثمّ الخوف الاخذ بالتحقق لقادة العضوات المؤسسات، وعلى رأسهم الرئيس الفرنسي شيراك، من أن قيادة الاتحاد الى المصالح البيّنة لدولهم آخذة في الزوال منذ ضُمت عشر دول، اكثرها من وسط اوروبا وشرقيها. واذا تجاوزنا حقيقة ان الاصابع العشر هذه لا تتردد في التصويت تصويتا يقاوم الأفكار الآتية من باريس أو برلين، فان الشيء الذي يغضب أكثر هو صلة اكثرها الجيدة بواشنطن، وتأييدها اسرائيل أيضا احيانا فيما يجاوز السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد في الماضي. القاعدة التي تسود الاتحاد، والتي فحواها أنه يجب اجازة كل قرار بموافقة الدول كلها، تجعل سلوفانيا، او قبرص، او جمهورية التشيك أو بولندة ذوات وزن يساوي الدول الكبرى من غربي القارة. كان هذا الامر معروفا عندما استقر الرأي على ضمها، لكن هذا كان اكثر ايلاما في الواقع، مما كان متوقعا.

شلومو بيبربيلت
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/12/17

الاحتلال معها يصبح أكثر تزويقا واشد خطورة

محكمة العدل العليا أداة احتلالية وهي شريك كامل بما يجري في المناطق

■ الصرعة الجديدة عاودت الظهور علينا من معقل العدالة. أهارون باراك برهن على قدراته الفذة في هذا المجال في اسبوع واحد. قراراته الأخيرة التي كانت كلها حول الاحتلال أظهرته تماما وفق صورته التي ظهر عليها خلال الـ 11 عاما التي ترأس فيها المحكمة العليا: ليس له مثيل في التهام الكعكة وإبقائها كاملة في نفس الوقت. باراك يجسد دفعة واحدة حلم الاسرائيليين كلهم. هو مثلهم تماما يرغب في الظهور بمظهر الصادق العادل، وفي نفس الوقت لا يمس بـ «الأمن»، دين الدولة غير الرسمي، هذه الدولة التي تطلق النار وتبكي، محتل حضاري متنور لباراك.

ولكن صرعات باراك اللغوية وعباراته المنمقة وكلماته العالية لا تنجح في تغطية الحقيقة المرة: كان من الأفضل لو قُبلت هذه الالتماسات. الاستنتاج المحزن هو أن من الأفضل لدعاة حقوق الانسان أن يتوقفوا عن التوجه الى المحكمة العليا. حقيقة توقيع الرئيسة القادمة ونائبتها على عدد من هذه الالتماسات تضمن عدم تغير شيء في المستقبل ايضا في محكمة عدلنا العليا.

في نهاية هذا الاسبوع القضائي الخصب حظي الاحتلال الاسرائيلي بتعزيز هام لقوته من خلال الشرعية الواسعة التي منحتها المؤسسة الأكثر اعتبارا واحتراما في المجتمع الاسرائيلي، والتي وصل اسمها للبعيد، لجوره وظلمه. الاغتيالات ستتواصل بكامل عنفوانها، وضحايا الاحتلال لن يحظوا بالتعويض تقريبا، والجدار الفاصل سيُستكمل وفق المخطط. لن يتغير أي شيء في واقع الاحتلال القاسي إثر قرارات العليا، ولكن الجور والظلم سيكتسي بشرعية قضائية. الجيش الاسرائيلي الذي يقوم بالتصفيات بلا أي عراقيل شيء، والجيش الذي يُصفي بموافقة محكمة العدل العليا شيء آخر أكثر مرارة. احتجاج اليمين على هذه القرارات ما هو إلا تمثيل ومماحكة، والحقيقة هي أنه يجب أن يكون راضيا جدا منها.

آخر هذه القرارات هو أخطرها. قرار السماح بالاغتيالات الذي ارتبط باسم باراك سيبقى مُدويا لسنوات طويلة. المحكمة أضفت الشرعية على عمليات الاعدام، والقيود التي فرضتها على هذه العملية ليست إلا كلمات فارغة بلا مضمون. هذه طريقة قتالية بائسة كانت تهدف في البداية الى احباط «القنابل المتكتكة»، وتحولت فيما بعد الى روتين يومي، لتفقد كل كوابحها. 339 فلسطينيا قُتلوا بهذه الطريقة منذ بداية الانتفاضة الحالية.

210 منهم فقط كانوا هدفا موجها ـ مع وجود شك في الأساس الذين أصبحوا فيه هدفا للاعدام ـ والباقون كانوا من العابرين الأبرياء. عقوبة الموت بلا إعدام مع قائمة تصفيات ووحدات موت، ومع ذلك تأتينا محكمة العدل العليا لتقول لنا: «كانت هناك معلومات راسخة مدعومة ومقنعة وقوية حول هوية (المستهدف للاغتيال) وأعماله».

ومن الذي يقرر هذه المعادلة المشروطة؟ «الشاباك». ومن الذي سيراقب العملية ويشرف عليها؟ من ينفذونها. بدلا من قول أمور واضحة وجريئة مثل القول أن التصفية مشروعة فقط عندما يكون المخربون في طريقهم الى العملية، أبقت العليا على وضع غامض كارثي كعادتها، ودحرجت المسؤولية الى الجيش و«الشاباك». هل انتظرنا خمس سنوات من اجل ذلك فقط؟ فقد كان بمقدور العليا أن تقرر ذلك قبل مدة من الزمن، ولم تكن هناك حاجة لكل هذا التأجيل.

العليا تتحدث بكلمات عالية ايضا عن حقيقة أن القانون الدولي ينطبق على هذا الصراع. ولكن هذه المحكمة لم تتطرق بتاتا الى الخروقات اللامتناهية لهذا القانون، من المستوطنات مرورا بالأسرى وانتهاء برفض اسرائيل تحمل مسؤولية حياة المواطنين الرازحين تحت احتلالها ـ كل ذلك هو اختراق فاضح وفظ للقانون الدولي. كيف حدث أن محكمة العدل العليا لم تحدد موقفها أبدا من قانونية المستوطنات، مثلا؟.

محكمة العدل العليا برهنت مرة اخرى على انها تُصاب بالفزع في كل قضية وموقع يوجد فيه احتمال لتسبب قراراتها بتغيير الواقع. هذه المحكمة عرفت ايضا عندما ألغت «قانون الانتفاضة» ان أمرا لن يتغير على الارض. احتمالية فوز فلسطيني بتعويض من الدولة على الجرائم المرتكبة ضده شبه معدومة تقريبا. مريا آمن التي قُتلت أمها وأقاربها في عملية اغتيال فاشلة في غزة، وُلدت في الشهر الخامس مشلولة في كل أرجاء جسمها، تستطيع ان تحلم بالتعويض فقط لانها أُصيبت هي وعائلتها في عملية حربية أضفت عليها محكمة العدل العليا طابعا شرعيا.

«على القائد العسكري ان يدافع عن حقوق الانسان»، كتب باراك في قرار آخر له، الذي كان قد أضفى الشرعية على السور الذي يقطع حي الرام، مختصرا بدفعة واحدة اهتمامه وعمله من اجل الحفاظ على حقوق الانسان المهضومة في المناطق. القائد العسكري «سيحافظ على حقوق الانسان»؟ هل يوجد تناقض أكثر من ذلك سخافة في ظل الواقع السائد في المناطق؟.

المحكمة العليا ستعمل منذ اليوم من دون اهارون باراك. هذه المحكمة ستستمر في التصرف وفقا لميراثها وتركتها التي تضفي الشرعية القانونية على كل المظالم والتجاوزات في المناطق، وسيكون بامكان باراك ان يظهر في البلاد والعالم كداعية للعدالة والصدق. ولكن في أحد الايام سيدوي السؤال بكل قوته: أين كانت محكمة العدل العليا عندما حدث كل ذلك؟ وأين كان اهارون باراك؟ لا، هو لم يكن مراقبا، بل كان شريكا كاملا.

جدعون ليفي
مراسل مختص في حقوق الانسان
(هآرتس) 2006/12/17

على الحكومة الاسرائيلية الحالية والادارة الامريكية الاستجابة لمطلب الأسد بدء تفاوض بلا شروط مسبقة

■ يثيرنا ان نعلم ماذا سيقول اهود اولمرت لاعضاء لجنة التحقيق القادمة ـ تلك التي ستُقام بعد سنتين او ثلاث، بعد الحرب مع سورية، أو بعد أن يتبين مقدار إضاعة الفرصة لفصم محور الشر ولعزل ايران.

لن يكون آنذاك رئيسا للحكومة، والحمد لله، لكنه سيُستدعى مع ذلك كله الى «لجنة باراك» كالمسؤول الرئيسي عن التحول التاريخي المُدوي هذا. سيكون المحقّق الرئيسي معه، مع تحذير، لكنه لن يكون الوحيد. من المؤسف أنه لا يمكن استدعاء العبقري الثاني ايضا، جورج بوش. سيضطران الى بيان من اين استمدا قصر الرؤية، وعدم المسؤولية، وتبلد الحس والصلف والوقاحة لتجاهل توسلات سورية السلمية. اجل غدا الحديث عن توسلات. يتوجه اليه بشار الأسد علنا، بكلمات شجاعة، ويطلب اليه «ان يخاطر» وأن يمضي الى سلام تاريخي مع سورية.

يتحدث وليد المعلم عن «هدف نبيل» في السلام مع اسرائيل. لا توجد شروط مسبقة. لا يطلبون العودة «الى النقطة التي وقف التفاوض فيها».

لا يتحدثون عن الجولان. انهم مستعدون للمجيء مجردين، للحديث المفتوح. ان هذا ما طلبناه طول السنين. هذا ما قلناه. وهذا ما دعونا الله من اجله. أن يوجد تفاوض حقيقي، بلا شروط مسبقة، مع جميع أوراق اللعب مفتوحة على الطاولة وأن تكون الأثمان، من الطرفين، معلومة. لكن اين؟ تمسكت العبقرية الامريكية، التي أشعلت الشرق الاوسط كله وتهدد باشعال العالم، باولمرت ايضا. يتوجه السوريون الى الامريكيين ايضا، بكلمات صريحة، ويعدون بالتعاون في العراق، ويحذرون من تردي المنطقة الى حروب دينية، ويقترحون مساعدة ويستحثون امريكا على عدم ترك العراق سريعا جدا. ماذا اذا؟ ليتحدثوا. سنستمر في دمقرطتنا الكارثية، طول الطريق الى جهنم.

يتابع ايهود اولمرت وجورج بوش العبقريان، الرطانة الحمقاء، والتلويح بالاصبع وطلب مطالب من السوريين وزعم مزاعم قبل أن يبدأ التفاوض. يقول أناس اولمرت الآن وأبو مازن يتشجع، يتجمع معارضوه في مسيرة في دمشق. ماذا اذا؟ هل يثبت هذا شيئا؟ قد يثبت هذا انه حان وقت فصل دمشق عن محور الشر. بلا ذرائع وبلا قصص تخريف.

ان الطلب من الأسد ان يقوم باجراءاته قبل التفاوض غباء في أفضل الحالات، واهمال آثم في اسوئها. هلموا لا ننسَ: بشار الأسد سوري. ليس هو صديقا كبيرا. لهم مصالح، وهم ايضا يريدون البقاء، والتحقيق في مقتل الحريري يهددهم وهذا هو الوقت، بالضبط كما كان في 1992 وفي 1995 وفي 1997 وفي 1999 وفي 2004 ـ عند رابين وبيرس وبيبي وباراك وشارون، مع أوري سفير وأوري ساغي وادوارد جرجيان وايتان بن تسور وكل الوسطاء النشطاء، الأخيار، الذين جاؤوا بالمعطيات نفسها: يمكن صنع السلام مع سورية. له ثمن.

لقد اعتدنا ان نقول عن الفلسطينيين انهم لم يضيعوا قط فرصة لاضاعة الفرص. يستطيع السوريون ان يقولوا هذا عنا. يجب الاعتراف بالحقيقة: من اجل السلام مع سورية يجب النزول عن هضبة الجولان. بيد ان الجولان منطقة جميلة، ومحبوبة، يسكنها أفاضل الناس. ويوجد هدوء هناك ايضا. لماذا ننزل عن منطقة هادئة؟ إننا ننزل عن منطقة عندما لا تكون هادئة فقط. تحت النار والضغط. لا نفهم سوى القوة. كل هذا كان محتملا لولا أن دُفعنا الى وضع أصبح فيه التهديد الوجودي يداهمنا من الشرق، في المحور الذي يمتد من طهران، مارا بدمشق، ثم الى بيروت وغزة. إن تحطيمه حاسم. حتى عندما يكون الأمر متأخرا، كما الآن. يفضل أن يكون متأخرا من ألا يكون.

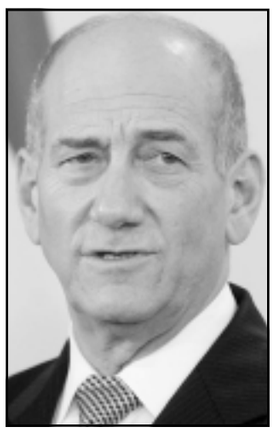

ايهود اولمرت

في هذه الاثناء جميع العيون تستشرف رام الله. أبو مازن، بشجاعة نادرة، يقوم بفعل. كيف سينتهي هذا، لا يعلم أحد. يتابع اهود اولمرت الحديث عن أن اسرائيل مستعدة للنزول عن «أراض كثيرة جدا». ما زال من غير الواضح لمصلحة منْ كان الأمير بندر بن سلطان في الاسبوع الماضي في البيت الابيض، في لقاء منفردا مع جورج بوش. وعلى جدول العمل: المبادرة العربية (السعودية). تستمر جهود الوساطة في هذه القضية. من يعلم أربما سيتعقلون آخر الأمر؟ يفكر الامريكيون أكثر فأكثر في مؤتمر دولي كبير، في محاولة لوقف تشظي الشرق الاوسط لآلاف الشظايا الملتهبة. يجب أن تُستدعى اليه ايضا سورية وان تنشأ عنه بنية لاتفاق سلام شامل بين الجميع، يكون من الممكن ابتلاعه، من غير تقيؤ. لقد غدا ذلك متأخرا، لكنه ليس متأخرا جدا.

بن كاسبيت
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/12/17

بعض المؤسسات الصهيونية أصبحت عائقا أمام الصهيونية نفسها مثل الكيرن كييمت لاسرائيل

■ الصهيونية تصور يقول ان الشعب اليهودي يستحق دولة تخصه، يكون اليهود فيها أكثرية ويحددون كيانها. وتؤمن ايضا بأنه يجب العمل لكي يرى أكبر عدد من اليهود هذه الدولة بيتهم ويهاجرون اليها، لضمان استمرار الشعب اليهودي ولضمان الوجود في العهود الآتية، مع ضمان حقوق تامة لمن ليس يهوديا.

ما بعد الصهيونية تصور يقول ان الدولة اليهودية خطأ وأنه حينما لا يوجد تقريبا يهود ازمة، فلا داعي الى تشجيع الهجرة الى اسرائيل. في نظري، ما بعد الصهيونية تمسك بالمناطق، مع تعريض وجود أكثر اليهود للخطر تحت سلطة مباشرة وغير مباشرة لاسرائيل. في نظري، ما بعد الصهيونية إبعاد ايضا لمهاجرين كثيرين ومهاجرين بالقوة، بمنحنا التيارات الدينية احتكار تعريف اليهودي، ومنعنا الناس الذين هم أبناء لأب يهودي أو اولئك الذين يشايعون الشعب اليهودي جدا، لكنهم ليسوا يهودا على حسب الشريعة، من أن تُعرّفهم الدولة كيهود.

لا يفاجئني ان يعتقد من يشايع المؤسسات الصهيونية ان هذه المؤسسات هي الصهيونية نفسها وان ينسى احيانا ان هذه المؤسسات هي أدوات لتحقيق ايديولوجية لا العكس.

أصبح جزء من المؤسسات الصهيونية عائقا لتحقيق الصهيونية. كانت ذات صلة كبيرة في وقتها، لكن تجددها غير كاف، وهي ذات صلة اليوم بالقليل جدا من الناس في البلاد وفي العالم. انها تُبعدُ بدل ان تُقرّب.

الكيرن كييمت لاسرائيل مثال على ذلك. كانت فكرة رائعة قبل 105 سنوات. كانت تهدف الى ان يشتري يهود من العالم اراضي في ارض اسرائيل لا من اجل أنفسهم ولكن من اجل المجموع اليهودي، وهكذا في اطار «دونم بعد دونم» تم شراء نحو من 7 في المئة من اراضي البلاد على يدي الكيرن كييمت. عندما قامت الدولة، كان يجب على الكيرن كييمت ان تنقل اراضيها الى حكومة اسرائيل، كهدية الشعب اليهودي مع تحقيق حلم الأجيال. لم يحدث هذا. أرادت المنظمة، بالطبع، أن تحافظ على نفسها، اما الدولة فكان الأسهل عليها ان تستعمل مادة في دستور الكيرن كييمت لا تحظر فقط بيع الاجانب الارض، بل تأجير الارض ايضا لمن هو غير يهودي.

وهكذا باعت الدولة الكيرن كييمت مليون دونم من «اراضي الدولة» التي أصبحت كذلك بعد حرب التحرير، وأرضا صغيرة بعد ذلك. بدل أن تُنهي الكيرن كييمت دورها بعد قيام الدولة، أصبحت وسيلة بيئة لابعاد العرب من مواطني اسرائيل، وللمس الواضح بحقوقهم.

تشغل الكيرن كييمت نفسها اليوم باقامة مجامع مياه، وبزرع الغابات، وبأعمال مهمة تتصل بحماية البيئة وبمقاولة على اعمال تراب. لا توجد حاجة من اجل ذلك الى ملكية ما للارض، ولا حاجة الى أن تكون احتكارا وطنيا تُديره احزاب سياسية.

انها ما لم تتغير، وما استمرت في إبعاد العرب، فان أقل ما يمكن فعله لمضاءلة الضرر هو تعيين عربي في مجلس ادارتها، لكي يضمن أن تتم اعمال الكيرن كييمت في الوسط العربي ايضا، وان يصغر الاضرار بقدرة مواطني اسرائيل العرب على الوصول الى الاراضي العامة قدر الامكان. في نظري، لا يوجد شيء أكثر صهيونية من هذا. من المؤسف ان يوجد من يرون المس بالأقلية العربية التحقيق الحقيقي للصهيونية. أوصيهم بأن يقرأوا مرة اخرى كتاب «آلتنويلاند» لهرتسل.

يوسي بيلين
رئيس ميرتس ـ ياحد
(معاريف) 2006/12/17

قرار محكمة العدل العليا الذي أعاد صياغة جملة من قوانين الحرب محاولة لفرض سلطة القانون التي أُكملت في السنين الاخيرة

■ حتى الفترة الأخيرة تناولت أحكام الحرب الحروب بين جيش وجيش. حدد فيها ما يجوز وما يُمنع، وفي الاساس منع المس بمواطنين لا يشاركون في القتال. في السنين الاخيرة زادت قوة الارهاب واضراره، بمقابلة ذلك تبين أن ليس الحديث عن مخالفة للقانون من النوع الذي يعالج في اطار القانون الجنائي، وأن احكام الحرب في صيغتها القائمة، لا تمكن المجتمع الغربي من ان يدافع عن نفسه كما ينبغي. نهضت حاجة الى وجدان توازنات جديدة بين الامن من جهة وحقوق الانسان من جهة اخرى.

ثمّ دول كروسيا في جمهورية الشيشان، لم تحاول البتة. اما أخرى كالولايات المتحدة ففشلت في مهمتها. بعد الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) سنت ادارة بوش «القانون الوطني» وقوانين اخرى، تجاهلت فيها مئتي سنة من حقوق الانسان في الولايات المتحدة، بحجة أن الارهاب يقتضي ذلك. جُلب الى غوانتيمالا معتقلون بلا اية حقوق، لفترة غير محدودة بلا أي اجراء قضائي. اجيز للادارة ان تنتصت تنصتا واسعا أيضا على مواطني الولايات المتحدة. في الفترة الاخيرة فقط ابتدأت المحاكم في الولايات المتحدة تستيقظ وتلغي هذا التشريع فصلا بعد فصل. في اسرائيل، منذ 1967 طورت احكام تمكن من مواجهة عمليات الاعدام، والقيود التي فرضتها على هذه الطريقة قتالية بائسة كانت تهدف في البداية الى احباط «القنابل المتكتكة»، وتحولت فيما بعد الى روتين يومي، لتفقد كل كوابحها. 339 فلسطينيا قُتلوا بهذه الطريقة منذ بداية الانتفاضة الحالية.

210 منهم فقط كانوا هدفا موجها ـ مع وجود شك في الأساس الذين أصبحوا فيه هدفا للاعدام ـ والباقون كانوا من العابرين الأبرياء. عقوبة الموت بلا إعدام مع قائمة تصفيات ووحدات موت، ومع ذلك تأتينا محكمة العدل العليا لتقول لنا: «كانت هناك معلومات راسخة مدعومة ومقنعة وقوية حول هوية (المستهدف للاغتيال) وأعماله».

ومن الذي يقرر هذه المعادلة المشروطة؟ أهرون باراك سلسلة من قرارات الحكم، قررت وصاغت بها ما يحل وما يُحظر في الصراع على امن الدولة ومواطنيها، في ظروف نشاط ارهابي آخذ في الازدياد. منعت المحكمة التعذيبات، ومنعت بناء جدار الفصل لضم الاراضي او مع الاضرار غير المعقول بالسكان، وأمرت بدفع تعويضات للابرياء الذين اصيبوا في أثناء نشاط غير قتالي، واجازت تصفية قائمين باعمال تفجيرية، بالقوة أو بالفعل، اذا لم يوجد خيار اعتقال واذا كان المس بالابرياء صغيرا.

بخلاف التشهير الموجه الى محكمة العدل العليا بينت انها تلتزم تماما باحتياجات اسرائيل الامنية وسكانها. لكن المحكمة عادت وقررت، اعتمادا على القانون الدولي، احكام الحرب والمبادىء الاساسية للقانون الاسرائيلي، ان القتال، مثل اي نشاط سلطوي، خاضع للقانون.

ثمّ من يزعمون ان الحديث عن قرارات سياسية لا قضائية. وانه لا يحل للمحكمة ان تتناول هذه الموضوعات. هذه سخافات. ان أكثر القضايا القضائية الصعبة فيها اختلاف سياسي أيضا (من الاعتقال من أجل جباية الدين حتى التجنيد). ان حقيقة أن يُختلف في موضوع اختلافا سياسيا لا تعفي أحدا، ولا تعفي السلطة، من القانون الموجود. ثمّ من يثورون بالمحكمة العليا لانها ابطلت مواد قانون للكنيست. ولكن منذ ان سن الكنيست قوانين الاساس، يوجد في اسرائيل نظام دستوري يعني ان السلطة، والمشرع أيضا، لا يستطيعان فعل كل شيء. وأنه لا يوجد حكم بلا حاكم. لهذا من واجب المحكمة أن تفرض القانون.

لكن هذا الواجب غير مفروض على المحكمة فقط. في حالات كثيرة جدا تمتنع سلطات فرض القانون من القيام بدورها. قتل الاف الفلسطينيين، وبينهم أبرياء، واصيبوا بنار قوات الامن في السنين الاخيرة. لكن عدد التحقيقات الجدية التي اجريت صغير جدا، وعدد المحاكمات جزء من ذلك. هذا فشل لسلطات فرض القانون. يجب تقويم ذلك. كي لا يبقى القانون علامة ميتة.

شلومو كوهين
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/12/17

الجمهور لم يشاهد في هذا الاسبوع مناورة سياسية حاذقة وانما استعراضا هاويا آخر من عروض رئيس الوزراء

■ في الشهر الماضي توجه ايهود اولمرت لزيارة الولايات المتحدة، وخلال طريقه نحو غايته المقصودة تفوه بالتصريح التالي حول الذرة: في مقابلة مع «نيوز ويك» قال بأن على طهران ان تبدأ بالخوف لان اسرائيل تملك خيارات كثيرة لمواجهة التهديد النووي الايراني.

اولمرت أدلى ايضا بتصريح للصحافيين المرافقين له في رحلته بأنه اذا خافت ايران فستصبح لديها دافعية للتنازل عن مشروعها النووي. وفي خطابه أمام الجالية اليهودية في لوس انجلوس صرح بأن اسرائيل لن تتحمل وضعا يصبح فيه لدى ايران سلاح نووي. في الاسبوع الماضي توجه ايهود اولمرت لزيارة المانيا وايطاليا، وفي مقابلة مع التلفزة الالمانية سخر من قدرة ايران النووية على التصرف بالمسؤولية المطلوبة بالمقارنة مع دول نووية مثل امريكا وروسيا وفرنسا واسرائيل.

في الدولة التي تتحلى بالمسؤولية يكون هناك تواصل وارتباط بين التصريحات التي أُطلقت في الشهر الماضي وبين تلك التي أُطلقت في الاسبوع الماضي. وفي الدولة السليمة المعايير لا يتلفظ الرئيس إلا بأمور محسوبة سلفا. بكلمات اخرى، تبدو تصريحات اولمرت في الدولة التي تتحكم في عملية صنع القرارات في قضية الذرة وتسيطر على تصريحاتها وكأنها عملية مخططة مضبوطة، تخرج في اطار الصراع الذي تخوضه ضد تسلح ايران النووي. حتى في ظل الظروف التي خرجت فيها الرسالة على لسان رئيس الدولة السليمة المعايير، تظهر زلة اللسان في صورة محكمة الاخراج: كبوة من الرئيس. المواطنون المتفائلون قد يعتقدون ان مقود السفينة التي يُبحرون على متنها موجود في أيدي أمينة، وان الطريقة التي يخرج فيها المارد النووي من زجاجة التعتيم والغموض، تتم بناء على دراسة معمقة وإثر نقاشات هامة جدا في اطار الدوائر ذات العلاقة في هذه المسألة الحساسة. وان الصيغة التي تم اختيارها لذلك تشير الى فطنة وحكمة كبيرتين: الاشارة الى كون اسرائيل دولة نووية والتنصل من ذلك في نفس الوقت، أحدثت صدعا في جدار التعتيم النووي وإبقائه مع ذلك قائما على حاله. الصعود بدرجة في سلم التحذيرات الموجهة لايران والبقاء في مستوى الردع القائم. ولكن معلوماتنا تشير الى ان سلسلة تصريحات اولمرت النووية لم تكن نتيجة لتوصيات الجهات الاختصاصية المسؤولية عن هذا المجال، وانما كانت وليدة مهاراته وأسلوبه الشخصي. السياسة الرسمية الاسرائيلية في مجال التعتيم النووي لم تتغير، كما هو معروف، وهي تواصل التصريح بأنها لن تكون أول من يُدخل السلاح النووي الى المنطقة.

أضف الى ذلك ان الجهود الدولية التي تُبذل الآن لكبح تطوير السلاح النووي الايراني تعتمد في السياق على هذا الموقف الاسرائيلي، وليس من مصلحة القدس، بالمناسبة، ان تعرقل هذه المساعي. كان من الممكن الاعتقاد بأن زلة لسان اولمرت ترمي الى حث الأسرة الدولية على تكثيف مساعيها لردع ايران عن مواصلة انتاج البلوتونيوم، الا ان هذا الافتراض لا يتساوق مع الادراك العالي أصلا من قبل اوروبا وامريكا لهذه المسألة. من يرغب في معرفة الضرر الذي تسبب به اولمرت، اذا أخذنا في الحسبان معرفة العالم أصلا بقدرات اسرائيل النووية، عليه ان يطلع على تصريحات البروفيسور يئير عبرون، المختص المعروف في هذا المجال. عبرون يقول إن سياسة التعتيم النووي دفعت الدول العربية للتسليم بوجود المارد في القمقم الاسرائيلي. وهي ايضا تسهم في كبح اسرائيلي داخلي في مجال الذرة: الاجهزة الاسرائيلية المسؤولة عن ذلك تعمل من خلال الافتراض بأن هذه القدرة لن تُستخدم بالمرة، وانها موجودة من اجل الردع فقط. تغيير مستوى التصريحات قد يُضعف هذا السد المانع.

الاستنتاج المترتب على ذلك: الجمهور لم يشاهد في هذا الاسبوع مناورة سياسية حاذقة وانما استعراضا هاويا آخر من عروض رئيس الوزراء.

عوزي بنزيمان
كاتب رئيسي في الصحيفة
(هآرتس) 2006/12/17